الصعود الرقمي في إفريقيا وقوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي

أ. نجاح شوشة
كاتب وباحث مصري

ينعم المشهد الإفريقي الحالي بوفرة كبيرة في رأس المال البشري، مما يجعل شعوب القارة مهيئة للاستفادة من تطورات التكنولوجيا الرقمية، وخاصة أنّ ٦٠٪ من سكان إفريقيا البالغ عددهم ١٫٢٥ مليار نسمة هم من الشباب تحت سنّ ٢٥ عاماً، ما يكشف عن استعدادات القارة للتعلم والتحول الرقمي.

وقد ازداد الوصول إلى الإنترنت بسرعةٍ عبر القارة الإفريقية في الأعوام الأخيرة، ومع اتصال ملايين الأفارقة بالإنترنت، والنمو الملاحظ في استخدام الهواتف المحمولة، ظهرت قوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها.

وعلى الرغم من الصعود الرقمي في إفريقيا؛ فإنّ العديد من الحكومات تفتقر إلى الموارد التقنية والقانونية للتشريع المناسب، والإرادة السياسية لتوفير حماية

شاملة لحقوق الإنسان في سياق الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية.

ونستعرض في هذا التقرير صعود الإنترنت وانتشاره في إفريقيا، والعلاقة بين الإعلام التقليدي والرقمي في إفريقيا، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القارة، وأنماط الاستخدام في إفريقيا جنوب الصحراء، وتعامل الحكومات مع تأثير الإنترنت، وأهم التوصيات لاستمرارية الصعود الرقمي وحماية حرية وأمان المستخدمين.

أولاً: صعود الإنترنت في إفريقيا:

وفقاً للتقرير الرقمي العالمي Global Digital reports ٢٠١٩؛ فإنّ نسبة انتشار الإنترنت في إفريقيا تبلغ ٣٦٪، حيث يصل ٤٧٣ مليون إفريقي إلى الإنترنت، بمعدل نمو ٨,٧٪، و٣٨ مليون شخص إضافي.

ومن بين إجمالي السكان، البالغ عددهم ١,٣٠٤ مليار في إفريقيا، يستخدم ٨٠٪ من الأفارقة (ما يُعادل مليار) الهواتف المحمولة، بزيادة ٥,٢٪ عن عام ٢٠١٨م، حيث بدأ ٥١ مليون شخص آخر في استخدام الهواتف المحمولة[١].

وتختلف معدلات الوصول إلى الإنترنت، التي كشفت عنها الدراسات الاستقصائية للأسر والعائلات، اختلافاً كبيراً، وغالباً ما تكون أقل من التقديرات السائدة لاستخدام الإنترنت التي أعلن عنها الاتحاد الدولي للاتصالات[٢].

كما يُعدّ الوصول إلى الإنترنت أمراً ضرورياً للشركات والمؤسسات العامة في القطاعين العام والخاص، ويمكن أن يساعد الوصول إلى الإنترنت في تحفيز مكاسب الإنتاجية وتقديم الخدمات بشكلٍ أكثر كفاءة.

وبالنسبة للأُسر؛ يمكن أن يؤدي الوصول إلى الإنترنت إلى زيادة الفرص، وبناء رأس المال البشري، وربط الأسر بأجزاء أخرى من البلاد، والمساهمة في الرفاهية الشخصية.

ولكن بالرغم من ذلك؛ لا تزال إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعيدة جدّاً عن تحقيق الوصول الشامل إلى الإنترنت.

وقد كشفت الاستقصاءات عن وجود مشكلاتٍ في الوصول إلى الإنترنت في المناطق الواقعة خارج العاصمة، سواء من حيث بطء الاتصال، أو عدم وجود الكهرباء، وهو عائق رئيسي يحدّ من الوصول إلى الإنترنت بين الفقراء الأفارقة.

وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات ITU، الذي يتتبع استخدام الإنترنت عالمياً وعبر البلدان، فإنّ شخصاً واحداً من كلّ خمسة في إفريقيا جنوب الصحراء استخدم الإنترنت عام ٢٠١٧م. وعلى الرغم من نمو الوصول إلى الإنترنت، في إفريقيا جنوب الصحراء، بسرعةٍ في السنوات الأخيرة، فإنّ المعدلات تبقى متدنية بالمقارنة ببقية العالم.

ويختلف استخدام الإنترنت اختلافاً ملحوظاً حسب البلد، ففي حين أنّ أكثر من نصف السكان يستخدمون الإنترنت في جنوب إفريقيا؛ فإنّ المعدلات تقارب ٣٠٪ في غرب إفريقيا، وحوالي ١٠٪ فقط في وسط إفريقيا[٣].

وينخفض استخدام الإنترنت بشكلٍ خاص في البلدان غير الساحلية، حيث تكون البنية التحتية اللازمة لتوفير الإنترنت أكثر تكلفة، كما أنّ الوصول يعتمد أيضاً بشكلٍ أكبر على البلدان المجاورة[٤].

---

(١) https://www.africanvibes.com/global-digital-/report-2019

(٢) http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/518261552658319590/Internet-Access-in-Sub-Saharan-Africa مارس ٢٠١٩م.

(٣) الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، التقرير العالمي لتنمية الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقاعدة البيانات.
http://documents.worldbank.org/curated/en/518261552658319590/pdf/Internet-Access-in-Sub-Saharan-Africa.pdf

(٤) المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، المصدر السابق.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف إجراءات قياس معدلات الوصول إلى الإنترنت لدى البنك الدولي SSAPOV؛ عن تلك التي يتبعها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ITU، حيث يقيس البنك الدولي الوصول إلى الإنترنت، بينما يقيس الاتحاد الدولي للاتصالات استخدام الإنترنت.

ومستخدمو الإنترنت- حسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات- هم أفراد استخدموا الإنترنت من أيّ مكان آخر ثلاثة أشهر، ويتضمن ذلك استخدام: كمبيوتر متصل بالإنترنت أو هاتف محمول أو وحدة تحكم في ألعاب فيديو أو تلفزيون رقمي أو أي جهاز آخر متصل بالإنترنت.

في المقابل؛ يشير الوصول إلى الإنترنت- كما هو محدد في SSAPOV - إلى الأُسر التي لديها اتصال بالإنترنت داخل منازلها.

لذا؛ يمكن أن تكون الاختلافات في النتائج بين المقياسين كبيرة حسبما سبق.

وترجع الاختلافات بين نتائج القياسين أيضاً إلى اختلاف مصادر البيانات، حيث يعتمد SSAPOV على المسوحات الأسرية التمثيلية على الصعيد الوطني، في حين أنّ الاتحاد الدولي للاتصالات يستخدم بيانات أقل شفافية؛ إما بتقدير معدلات الاستخدام بنفسه، أو الحصول على معلومات من الاستبيانات التي تملأها مكاتب الإحصاء الوطنية أو الوكالات الوطنية الأخرى، والتي قد تحصل بدورها على بيانات من مصادر متنوعة.

وتُعدّ الكهرباء عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى الإنترنت للأسر الفقيرة في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ولا يُستثنى إلا موريشيوس التي لديها وصول كامل للكهرباء تقريباً.

وتواجه الأسر التي تفتقر إلى كلٍّ من الإنترنت والكهرباء عائقين كبيرين للوصول إلى الإنترنت، بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالموارد اللازمة لشراء جهاز متصل بالإنترنت.

وبحسب دراسة البنك الدولي[١] على ستة بلدان جنوب صحراوية، وهي: (كينيا- بينين- موريشيوس- ناميبيا- رواندا- أوغندا)؛ فإنّ جزءاً كبيراً من الأسر الميسورة فيها يتوفر لديها الكهرباء ولكن لا يوجد إنترنت، بسبب عوائق أخرى، مثل: الأمية الحاسوبية، والتكاليف المرتفعة لخدمات الإنترنت، والتي قد تنبع من سياسات المنافسة غير الفعالة، أو سوء التنظيم، أو الموقع الجغرافي للأسر.

وتواجه الأسر الريفية التي تُعدّ في المتوسط الأفقر في جميع البلدان الستة، معدلات أقل للوصول إلى الإنترنت، وتتسع الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية عند مقارنة الأسر الميسورة. في كينيا وأوغندا؛ تتمتع الأسر الريفية في الشريحة المئوية التسعين من التوزيع الوطني بنفس احتمالية الوصول إلى الإنترنت مثل الأسر الحضرية التي تعيش عند خط الفقر الدولي. قد تواجه الأسر الريفية معدلات أقل في الوصول إلى الإنترنت بسبب موقعها الجغرافي، مما يجعلها أقل ربحية لمقدمي الإنترنت بسبب ما تحتاج إليه من تجهيز للبنية التحتية الضرورية[٢].

عند فحص التوزيع في العديد من البلدان؛ فإنّ العواصم وحدها هي التي تحظى بمستويات عالية من الوصول إلى الإنترنت، بينما تتأخر المناطق الأخرى.

---

(١) http://documents.worldbank.org/curated/en/518261552658319590/pdf/Internet-Access-in-Sub-Saharan-Africa.pdf

(٢) المرجع السابق.

جدول ١: المسوح الأسرية مع بيانات قابلة للمقارنة حول الوصول إلى الإنترنت

الدولة	سنة المسح	نسبة السكان الذين يمتلكون اتصالاً منزلياً بالإنترنت. إحصاء البنك الدولي SSAPOV	نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت فعلياً. إحصاء الاتحاد الدولي للاتصالات ITU
بنين	٢٠١٥	٪٢	٪١١
بوركينا فاسو	٢٠١٤	٪١	٪٩
بوروندي	٢٠١٣	٪٠	٪١
الكاميرون	٢٠١٤	٪٥	٪١٦
تشاد	٢٠١١	٪١٠	٪٢
جزر القمر	٢٠١٣	٪٢	٪٧
الكونغو	٢٠١٢	٪٢	٪٢
غانا	٢٠١٢	٪٨	٪١١
كينيا	٢٠١٥	٪٢٧	٪١٧
مدغشقر	٢٠١٢	٪١	٪٢
موريتانيا	٢٠١٤	٪٣	٪١١
موريشيوس	٢٠١٧	٪٥٦	٪٥٦
ناميبيا	٢٠١٥	٪١٥	٪٢٦
النيجر	٢٠١٤	٪٦	٪١
رواندا	٢٠١٦	٪١٧	٪٢٠
السنغال	٢٠١١	٪٤	٪١٠
سيشيل	٢٠١٣	٪٣٧	٪٥٠
سيراليون	٢٠١١	٪١	٪١
جنوب إفريقيا	٢٠١٠	٪٧	٪٢٤
تنزانيا	٢٠١١	٪١	٪٣
أوغندا	٢٠١٦	٪١٤	٪٢٢

أ- استخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة:

توقع تقرير، ضمن سلسلة[١] اقتصاد الهاتف المحمول من GSMA، صدر عام ٢٠١٨م، أن يتم تسجيل أكثر من نصف سكان جنوب الصحراء في خدمة الهاتف المحمول بحلول العام ٢٠٢٥م، ونُشر في حدث GSMA Mobile ٣٦٠- Africa، في كيجالي، أن يصل عدد المستخدمين إلى ٦٣٤ مليون بحلول عام ٢٠٢٥م، أي ما يعادل ٥٢ بالمائة من السكان، وهو ما يعني زيادة ٤٤٤ مليوناً (٤٤ بالمائة) بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٧م.

وبحسب التقرير؛ فإنّ الإيكوسيستم لإنترنت الجوال سيضيف أكثر من ١٥٠ مليار دولار إلى اقتصاد إفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام ٢٠٢٢م، أي ما يعادل حوالي ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

ب- مواجهة تحدي قدرة الشباب من السكان على تحمل التكاليف:

تُعدّ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أسرع مناطق العالم نموّاً في استخدام الهواتف المحمولة في السنوات الأخيرة، ولكن نمو المشتركين يتباطأ بسبب تحديات قدرة الشباب على تحمل التكاليف.

معدل انتشار الهاتف المحمول الحالي في المنطقة (٤٤٪ من السكان) أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٦٦٪، وفقاً للبنك الدولي؛ فإنّ حوالي ٤٠٪ من سكان المنطقة تحت سنّ ١٦ عاماً، وهي شريحة ديموغرافية لديها مستويات أقل بكثيرٍ من ملكية الهواتف المحمولة مقارنة بالسكان ككل.[٢]

ج- أنماط الاستخدام والتقييمات الشعبية لدور الإنترنت:

شهدت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مكاسب عديدة من استخدام الإنترنت في السنوات الأخيرة، ولكن النمو السريع في الوصول إلى الإنترنت حمل مجموعة

(١) رابط التقرير: https://www.gsma.com/newsroom/press-release/more-than-half-of-sub-saharan-africa-to-be-connected-to-mobile-by-2025-finds-new-gsma-study/

(٢) تقرير "الاقتصاد المتنقل: إفريقيا جنوب الصحراء ٢٠١٨"، من تأليف GSMA Intelligence، الذراع البحثي لـ GSMA.
https://www.gsma.com/mobileeconomy/sub-saharan-africa/

من المشكلات أيضاً، مثل الأخبار المزيفة، والاستهداف السياسي، والتلاعب والاحتيال المالي، إلا أنه ووفقاً لتحليل مركز بيو للأبحاث؛ فإنّ معظم الأفارقة في جنوب الصحراء يشعرون بإيجابية تجاه الدور الذي يلعبه الإنترنت في بلادهم، وقالت أغلبية كبيرة إنّ الاستخدام المتزايد للإنترنت كان له تأثير جيد على التعليم في بلادهم، وما يزيد عن النصف اعتقدوا أنّ للإنترنت تأثيراً جيداً أيضاً على الاقتصاد والسياسة والعلاقات الشخصية.

ولكن الآراء انقسمت بشكلٍ كبير حول الدور الذي يلعبه الإنترنت فيما يتعلق بالأخلاق، حيث قال متوسط ٤٥٪ إنّ الإنترنت كان له تأثير إيجابي على الأخلاق، في حين قال ٣٩٪ إنه كان سلبياً، واختلفت الآراء بشكلٍ كبير حسب البلد، على سبيل المثال: يعتقد غالبية النيجيريين (٥٧٪) أنّ الإنترنت له تأثير جيد على الأخلاق، في حين أنّ أكثر من نصف السنغاليين (٥٤٪) يعتقدون عكس ذلك.

وفي بعض البلدان؛ تحسنت تقييمات تأثير الإنترنت على الأخلاق منذ عام ٢٠١٤م، في غانا مثلاً قال ٤٢٪ إنّ تزايد استخدام الإنترنت له تأثير إيجابي على الأخلاق- كانت النسبة ٢٩٪ في عام ٢٠١٤م. وارتفعت التقييمات الإيجابية لتأثير الإنترنت بشكلٍ أكبر فيما يتعلق بالاقتصاد والسياسة خلال الفترة الزمنية نفسها. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٧م، قال حوالي ثلثي النيجيريين (٦٤٪) إنّ الاستخدام المتزايد للإنترنت كان له تأثير إيجابي على سياسات بلادهم، مقارنةً بـ٤٣٪ فقط في عام ٢٠١٤م.

غالباً ما ترتفع التقييمات الإيجابية لدى مستخدمي الإنترنت، ففي معظم البلدان هناك فجوات في المواقف بين مَن يمتلكون اتصالاً بالإنترنت ومَن لا يمتلكون، على سبيل المثال: يكون مستخدمو الإنترنت- الأشخاص الذين يقولون إنهم يستخدمون الإنترنت أو يمتلكون هاتفاً ذكياً متصلاً بالإنترنت- أكثر إيجابيةً بشأن تأثيره. على سبيل المثال: يرى ٧٢٪ من مستخدمي الإنترنت في غانا زيادة الفوائد الاقتصادية نتيجةً لازدياد الاتصال بالإنترنت، مقارنةً بـ٥٤٪ من غير المستخدمين، ويتكرر النمط في كينيا وجنوب إفريقيا ونيجيريا.(١)

وجد المسح أنّ الأفارقة من جنوب الصحراء يستخدمون الإنترنت وهواتفهم المحمولة بشكل أساسي لأغراض اجتماعية وترفيهية، على الرغم من أنّ العديد منهم يستخدمون أيضاً أجهزتهم المحمولة لإرسال واستقبال المدفوعات.

أظهر البحث وجود عدد من الفجوات الرقمية، منها: القائم على نوع الهاتف وإمكاناته، ومنها الفجوات الديموغرافية؛ فمن المرجح أن يستخدم الأشخاص ذوو الدخل الأعلى والأكثر تعليماً والشباب الإنترنت باستمرار، وينخرط مَن يمتلكون هواتف ذكية في الشبكات الاجتماعية.

يُظهر الرسم البياني الآتي: أنه بالنسبة لمستخدمي الإنترنت في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإنّ البقاء على اتصال مع العائلة والأصدقاء هو النشاط الأكثر شيوعاً.

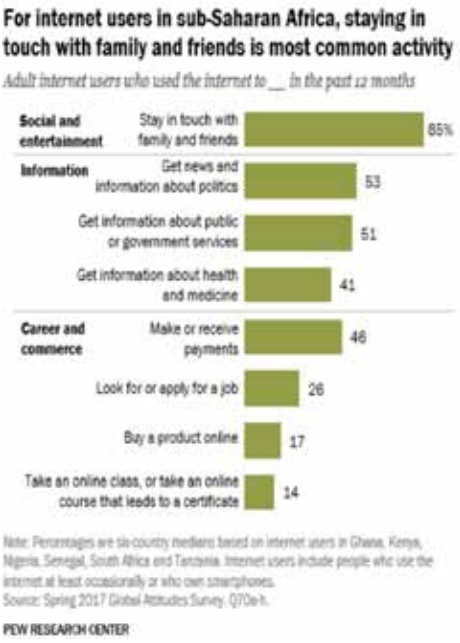

(١) المصدر: مسح مركز بيو للأبحاث الذي أجري في ست دول إفريقية جنوب الصحراء الكبرى (غانا- كينيا- نيجيريا- السنغال- جنوب إفريقيا- تنزانيا)، في الفترة من ٢١ فبراير إلى ٢٨ أبريل ٢٠١٧م، بين ٦٧٩٥ شخص.

زيادة استخدام الإنترنت في المنطقة يُظهر فرصاً جديدة في التعليم والعمل والتواصل مع الشبكات الاجتماعية، ويستخدم أغلب الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى الإنترنت للبقاء على اتصال مع أسرهم وأصدقائهم، وهناك (ثمانية من كلّ ١٠) قالوا بأنهم استخدموا الإنترنت لهذا الغرض خلال عام ٢٠١٦م.

يستخدم حوالي نصف مستخدمي الإنترنت من الأفارقة جنوب الصحراء الشبكة العالمية للحصول على الأخبار والمعلومات حول السياسة (متوسط ٥٣٪ من مستخدمي الإنترنت)، أو الخدمات العامة أو الحكومية (٥١٪). ويستخدمه أربعة من كلّ عشرة للوصول إلى معلومات حول الصحة والطب ٤١٪.

يستخدم عددٌ قليل نسبياً الإنترنت للبحث عن وظيفة، أو التقدم للحصول عليها (٢٦٪)، أو الالتحاق بصف دراسي عبر الإنترنت (١٤٪). ولا يزال التسوق عبر الإنترنت محدوداً إلى حدٍّ ما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٧٪).

من الأنشطة الشائعة جدّاً المعتمدة على الهواتف إرسال واستلام الأموال، حيث استخدم حوالي (ستة من كلّ عشرة) من مالكي الهواتف المحمولة: أجهزتهم لهذا النوع من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت خلال عام ٢٠١٧م، ترتفع النسبة في كينيا حيث بلغت ٨٣٪، وتنخفض في نيجيريا ٣٤٪.

وباستثناء نطاق الخدمات المصرفية، فإن عدداً قليلاً نسبياً يستخدمون هواتفهم في أنشطة مهنية وتجارية أخرى، مثل البحث عن وظائف أو التقدم لها.

وقال ثلث مالكي الهواتف المحمولة فقط: إنهم استخدموا أجهزتهم المحمولة للحصول على الأخبار والمعلومات حول السياسة أو الصحة أو الأسعار والمنتجات.[١]

ثانياً: العلاقة بين الإعلام التقليدي والرقمي في إفريقيا:

تُقدّم رقمنة وسائل الإعلام أساليب جديدة لتسخير التكنولوجيا لخدمة المجتمع، مثلت هذه التقنيات فرصة لإعادة تشكيل الطريقة التي يُشارك بها المواطنون- وبخاصة الشباب- في المناقشات السياسية في المجتمعات الإفريقية، بسبب قدرتها في بعض الأحيان على تجاوز وسائل الإعلام التقليدية.

تحظى وسائل الإعلام التقليدية، مثل التلفزيون والإذاعة، بالتأثير الأكبر في القارة، ومع ذلك فإنّ وسائل الإعلام الرقمية توفر فرصاً عديدة للمستخدمين للمشاركة بشكلٍ مباشر في السياسة والمساهمة في التغيير الاجتماعي، كما حظيت الطريقة التي اعتمد بها المستخدمون الأفارقة تقنيات الوسائط الرقمية بطرق مبتكرة على اهتمام العلماء والباحثين في الإعلام والمجتمع.

تتيح الهواتف المحمولة في الواقع الاجتماعي اليومي، لمستخدمي وسائل الإعلام الإفريقية، الوصول إلى وسائل الإعلام الرقمية ومجتمع المعلومات العالمي، ويُعدّ التفاعل بين وسائل الإعلام الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية أحد المجالات التي أصبح فيها مدى تأثير الوسائط الرقمية على الحياة الاجتماعية والسياسية الإفريقية واضحاً.

يصف الباحثون العلاقة بين الإعلام التقليدي والرقمي في إفريقيا بأنها علاقة تكافلية معقدة، فوسائل الإعلام الاجتماعية فرضت نفسها كثيراً كمَصدرٍ سريع وحقيقي للأخبار، فضلاً عما توفره من طرق المشاركة والتأثير للأفراد، مما جعلها في كثيرٍ من الأحيان مصدر المعلومات لوسائل الإعلام التقليدية.

استطاعت وسائل الإعلام الاجتماعية على الإنترنت أن تشكل جسراً فوق التفاوت الاجتماعي العميق في الكثير من البلدان الإفريقية، فالعديد من المواطنين المهمشين يجدون صعوبة في التعامل بفعالية مع مؤسسات الدولة بطريقةٍ تؤثر على صنع السياسات، ولكن وسائل الإعلام

(١) مركز بيو: https://www.pewresearch.org/internet-connectivity-seen-as-having-positive-impact-on-life-in-sub-saharan-africa/09/10/global/2018

الرقميـــة وفرت قنوات جديدة للمواطنين للمشـــاركة في السياســـة على مختلف المستويات، وهذا لا يشمل مجرد التلقي السلبي للمعلومات والأخبار، ولكن أيضاً المشاركة النشـــطة في التفاعل الاجتماعي، ويتخـــذ هذا التفاعل والنشـــاط أحياناً شكل السلوك السياسي حتى في صوره البســـيطة مثل: التعليقـــات الغاضبة، أو النقاشـــات، أو النكات، والتي تســـهم في تعميق الثقافة السياســـية على مستوى التجربة اليومية.

يُسلط تنوع تطبيقات الوسائط الرقمية في إفريقيا، وبخاصة تلك التي تُســـتخدم خـــلال الهواتف المحمولة، الضـــوء علـــى مجموعة كاملة مـــن الخبرات البشـــرية الاقتصادية والسياســـية والاجتماعية، إنّ الطريقة التي تعبّر بها وســـائل الإعـــلام الرقمية، ســـواء عبر البريد الإلكترونـــي والمدونـــات ومواقع الويب إلـــى الصوتيات الرقمية ومنصات المراسلة ووسائل التواصل الاجتماعي، عـــن الثقافة اليومية لا تقل أهميةً عـــن قنوات الاتصال الرسمية.

وتـــزداد أهمية وســـائل التواصـــل الاجتماعي في المجتمعات الإفريقية بوصفهـــا مكاناً يلتقي فيه الأفراد والسياســـيون، خاصةً في ســـياقاتٍ مثل زيمبابوي التي تخضع وســـائل إعلامها التقليدية لســـيطرة الدولة إلى حدٍّ كبير، يمكن لمنصات وســـائل التواصل الاجتماعي، مثل Facebook ، توفير مســـاحات بديلـــة للمعلومات السياسية والمناقشة والاحتجاج.

كما أوجدت رقمنة وســـائل الإعـــلام تحديات قوية لوســـائل الإعلام التقليدية، ولكنها أوجدت أيضاً العديد من الفرص للجماهير الإفريقية للمشـــاركة بشكلٍ مباشر مع وســـائل الإعلام الرئيســـية، وإنشـــاء وسائل الإعلام الخاصة بها لتحدي الروايات الســـائدة لوسائل الإعلام التقليدية والرسمية.

تصل وســـائل الإعـــلام الرقمية إلى الواقع بشـــكلٍ أســـرع وأصدق من الإعلام التقليدي، في بعض الأحيان تعتمد القنوات الرسمية على ما يُنشئه مستخدمو وسائل الإعـــلام الرقمية، ومن الأمثلة على ذلـــك تغطية حادثة المهاجر الموزمبيقي «ميدو ماســـيا»، والذي كان ضحية الشرطة في دولة جنوب إفريقيا، حيث بدأ الخبر بتصوير أحد المارة للحادث عبر هاتفه المحمول، ثم أرســـله إلى صحيفة «التابلويد»، كما نشـــره على قناته على يوتيوب، وموقعه على الويب، وانتشر الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع الأخبار حول العالم، تُعدّ هذه القصة مثالاً على تأثير ما يُعرف بـ«المواطن الصحفي».

الشـــباب الإفريقي هم أكثر المستخدمين النشطين للوســـائط الرقمية؛ بالمقارنة مع الأجيال السابقة الذين نشؤوا كمستهلكين ســـلبيين للإعلام التقليدي، ومن أهم الأمثلـــة على تأثير وســـائل التواصـــل الاجتماعي على الشـــباب: حركة الاحتجاجات الطلابيـــة التي بدأت في جنوب إفريقيا عام ٢٠١٥م، احتجاجاً على زيادة الرســـوم الدراسية، وغيرت مشـــهد التعليم العالي في البلاد على مدى العامين التاليين.

عُرفت الحركة من خلال علامة التصنيف على تويتر #FeesmustFall، وتســـببت في إغلاق الجامعات في جميع أنحاء البلاد لمدة أســـابيع عـــدة مرات على مدى ثلاث ســـنوات، وكانت وســـائل التواصل الاجتماعي هي الأســـاس في التعبئة، ونشـــر المعلومات، وتعريف الناس بقضية الطلاب.

وجدت وسائل الإعلام الرســـمية والتقليدية صعوبةً فـــي مواكبة هذه الأحـــداث، وغالباً ما لجـــأت المواقع الإخباريـــة الرئيســـية إلى نســـخ منشـــورات الطلاب الناشـــطين على تويتر، في حين اســـتخدم الطلاب على نطاق واسع منصات وسائط التواصل الاجتماعي الأخرى مثـــل Facebook Live و Periscope لبث خلاصات حية لاحتجاجاتهم والمداولات السياســـية اللاحقة، مثل المفاوضات مع إدارة الجامعة.

تمكن طلاب جنوب إفريقيا من اســـتغلال وســـائل التواصل الاجتماعي والرقمنة المتطورة لوســـائل الإعلام الإخبارية لصالحهـــم، مما يدل على أهميتها في المجال العام المعاصر.

أصبح الهاشـــتاج #FeesMustFall كياناً مستقلاً؛

لدرجة أنه تمّ تضمينه كمستجيب في محكمة اعترضتها جامعة كيب تاون UCT ضدّ الطلاب المحتجين، استندت الحركات الاحتجاجية اللاحقة على شعارات مشابهة، مثل #ZumaMustFall، والتي استخدمت على مستوى الدولة خلال عام ٢٠١٧م، للمطالبة باستقالة الرئيس السابق بسبب الفساد.

تُظهر هذه الأمثلة: أنه فيما يتعلق بمشاركة الشباب في السياسة والنشاط الاجتماعي؛ فقد شهدت جنوب إفريقيا صعود «سياسات الهاشتاج»، وظهرت وسائل الإعلام الاجتماعية كمَصدرٍ إخباري رئيسي في جنوب إفريقيا، مع احتفاظ وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف والتلفزيون، بالتحليلات وإعلان القرار السياسي بعد الاحتجاجات.

يمكن رؤية مشاركة سياسية مماثلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في زيمبابوي؛ مع ملاحظة أنّ البيئة الأكثر قمعية للإعلام دفعت الشباب إلى زيادة استخدام الهجاء و«النصوص المخفية» عبر الإنترنت، مثل الشخصيات الخيالية، والحسابات المفبركة على فيس بوك، للمساهمة في المشاركة والتعليق حول السياسة.

هناك تطورٌ مهمّ آخر يجب ملاحظته فيما يتعلق بمجال الإعلام الرقمي والسياسة في جنوب إفريقيا، وهو بروز وشهرة العديد من مواقع تحليل الأخبار ومقالات الرأي، ومن بين هذه الصحف «ديلي فوكس»، التي تعبّر عن صوتٍ شاب وناقد وناشط، كما أنشأها صحفيون مستقلون.

كما يوفر المنشور الإلكتروني- الذي مقرّه كيب تاون- «جراوند أب» وجهات نظر ناقدة وبديلة حول الأحداث، بما في ذلك سياسات الطلاب، باستخدام الصحفيين والمراسلين الذين لديهم علاقات جيدة مع المجتمعات في كيب تاون ومقاطعة ويسترن كيب[١].

(١) المصدر: Herman Wasserman، رقمنة وسائل الإعلام في إفريقيا: آفاق التغيير، منشور في: DOC Research Institute:
https://doc-research.org/2018/03/digitalisation-of-the-media-in-africa-prospects-for-change/

وعلى عكس الإعلام التقليدي الذي يخضع للعديد من مراحل الرقابة والتقييد؛ فإنّ الحرية التي يوفرها الإعلام الرقمي أدت إلى توترات اجتماعية وليست سياسية فحسب، فبيئة وسائل الإعلام الاجتماعية عكست التباين بين الأشكال التقليدية والحديثة للتواصل في صدام الآراء حول المحتوى «المناسب» على الإنترنت على المستوى الأخلاقي، فهناك توترات مستمرة بين عمالقة تكنولوجيا الوسائط العالمية (يوتيوب، وجوجل) وبين الحكومات الإفريقية، والتي لا تقتصر على الأمور السياسية، وإنما على المعايير الأخلاقية أيضاً، على سبيل المثال: أشار الباحث الإعلامي بريان إيكديل إلى بذل مسؤول حكومي كيني محاولات لحظر مقطع فيديو موسيقي جماعي يتضمن الدعوة إلى الشذوذ والانحلال[٢].

ثالثاً: وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا:

أ- أبرز الشبكات الاجتماعية المؤثرة في إفريقيا (إحصاءات وأرقام):

بحسب التقرير الرقمي العالمي لعام ٢٠١٩م؛ فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط في إفريقيا ٢١٦ مليوناً، بنسبة اختراق ١٧٪، غالبيتهم (٢٠٢ مليون) يصلون عبر الهواتف المحمولة، وقد نمَا مستخدمو الوسائط الاجتماعية النشطون بنسبة ١٣٪ (٢٥ مليون شخص)، بينما نمَا مستخدمو وسائل التواصل على الأجهزة المحمولة بنسبة

(٢) حظر المشرعون الكينيون الأغنية المنتجة محلياً Same Love Remix»»، وطلب مجلس التصنيف السينمائي الكيني KFCB من YouTube إزالة مقطع فيديو لأغنية لأنها "تعزز المثلية الجنسية المجرمة قانونياً في كينيا"، ولكن شركة Google المالكة لمنصة YouTube لم تستجب للطلب، لأنه وفقاً للمعايير الغربية، فإن الفيديو لا ينتهك سياسة YouTube ولا يتعارض إرشادات الأمان. وقد حصد الفيديو الذي نُشر في فبراير ٢٠١٦م على أكثر من ٢ مليون مشاهدة خلال شهر واحد، وسيل من التعليقات أغلبها أدان الرسالة التي يدعو إليها من قبول السلوكيات المثلية، والتي يعاقب عليها القانون الكيني بالسجن من ٥ إلى ١٤ عاماً.

١٧ بالمائة (٣٠ مليون إفريقي).

يتفوق جنوب القارة في معدلات نمو انتشار الإنترنت بنسبة (٥١٪)، يليه الشمال (٥٠٪)، ثم الغرب (٤١٪)، يتبعه الشرق (٣٢٪)، وأخيراً وسط إفريقيا (١٢٪)، وتظهر نسب اختراق وسائل التواصل الاجتماعي في الاتجاه نفسه، ولكن الشمال يتقدم، بينما يأتي الجنوب ثانياً[١].

حالة وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا من فبراير ٢٠١٩ إلى فبراير ٢٠٢٠م

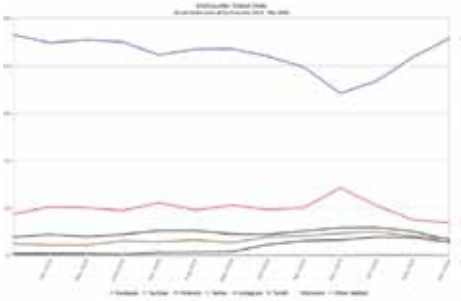

فيسبوك: ٦٦,٨٩ - **يوتيوب:** ١٢,١ - **بينترست:** ٨,١٤ - **تويتر:** ٧,٤٧ - **انستجرام:** ٥,٢٧.

أ- الهواتف المحمولة كمنصات لريادة الأعمال الرقمية:

تجدر الإشارة، عند الحديث عن وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا، إلى الدور المحوري الذي تلعبه الهواتف المحمولة في ربط المستخدمين بالمنصات الرقمية المختلفة، فقد أصبحت الهواتف المحمولة بالفعل جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية في معظم البلدان الإفريقية، حيث توفر الهواتف المحمولة أيضاً رأس المال الاجتماعي إلى جانب رأس المال الاقتصادي.

كان لانتشار الأجهزة المحمولة فوائد اقتصادية كبيرة للمجتمعات الإفريقية، وفتحت الباب أمام إنشاء واستدامة الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية بطرقٍ لم تكن ممكنة من قبل، سواء كان ذلك في شكل اتصال المزارعين بالأسواق الدولية الكبيرة عبر الإنترنت، أو أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يديرون الأعمال التجارية من يوم لآخر باستخدام الهواتف المحمولة، أو الأفراد الذين يستفيدون من التحويلات التي يرسلها الأقارب المهاجرون.

أنشأت الوسائط الرقمية والهواتف المحمولة مسارات لرواد الأعمال والمستهلكين الأفارقة للوصول إلى الشبكات المحلية والعالمية بسهولةٍ وسرعة أكبر، كما أنّ القطاع التكنولوجي الذي يدعم الوسائط الرقمية- من الهواتف المحمولة إلى أجهزة الكمبيوتر المحمولة واتصالات الإنترنت- أصبح يتطلب ريادة الأعمال الرقمية التي تستفيد من إبداع المواطنين الأفارقة.

ومن اللافت للاهتمام: الطريقة التي وجد بها المستخدمون الأفارقة طرقاً لتكييف الوسائط الرقمية، على سبيل المثال: تطوير الرموز للتواصل عبر الهاتف المحمول دون استخدام الرصيد- ما يُسمّى «وميض» أو «صفير» (أي الاتصال وإنهاء المكالمة قبل أن يتمكن جهاز الاستقبال من الردّ لتجنب تكبد تكلفة المكالمة)، وهذا وإن كان يكشف عن تكييف المستخدم الإفريقي للوسائط وفقاً لظروفه، إلا أنه يشير أيضاً إلى التكاليف الباهظة غالباً للمكالمات والبيانات التي تشكل عقبات أمام استخدام تقنيات الوسائط الجديدة في البلدان الإفريقية، (فشحن الرصيد مكلف في دولة كجنوب إفريقيا)، على سبيل المثال، ويتمّ تقديمه غالباً كجائزة في مسابقات الدعاية للمستهلكين.

أصبح WhatsApp شائعاً جدّاً بين مستخدمي الهواتف المحمولة في جنوب إفريقيا؛ لأنه ينقل البيانات بمعدل أرخص بكثير من الرسائل النصية القصيرة المرسلة عبر شبكات بيانات الهاتف المحمول، ففي العام ٢٠١٦م؛ كان هناك حوالي ١٠ ملايين مستخدم WhatsApp في دولة جنوب إفريقيا، مما دفع شبكات المحمول

(١) المصدر: التقرير الرقمي العالمي Global Digital 2019 reports: https://wearesocial.com/global-digital-report-2019

Vodacom و MTN للدعـــوة إلـــى تنظيم أقوى لخدمات الرسائل[١].

ب- التأثير الاجتماعي والسياسي لوسائل التواصل:

لم تعد وســـائل التواصل الاجتماعي مجرد وجهات نظر وآراء تتمّ مشـــاركتها عبر الإنترنت، فقد ســـاعدت التكنولوجيا على تنظيم الاحتجاجات التي تتجاوز المجال الرقمي، كما حدث مـــع حملة إزاحة روبرت موجابي عن السلطة في زيمبابوي، وحركة خلع جاكوب زوما من رئاسة جنوب إفريقيا.

لكن الأنشـــطة الاجتماعية تتقدم على السياسية أو الدينيـــة أو التجارية على وســـائل التواصل الاجتماعي، التي تســـتخدمها أقليـــة من الأفارقة جنـــوب الصحراء بنســـب تتراوح من ٤٣٪ في جنوب إفريقيا إلى ٢٠٪ في تنزانيـــا، وقال الكثيرون إنهم يشـــاركون وجهات نظرهم حـــول مواضيع تتعلق بالترفيه، مثل الموســـيقى والأفلام والرياضة، أكثر من نشـــرهم عن السياســـة أو الدين أو التجارة[٢].

ومن المرجح أن يســـتخدم الأفارقة جنوب الصحراء أجهزتهـــم المحمولة- ســـواء كانت هواتـــف ذكية أو لا- لأغـــراض اجتماعية وترفيهية أكثر من اســـتخدامها في البحث عن المعلومات أو الأنشـــطة المهنيـــة والمتعلقة بالتجارة. في جميـــع أنحاء المنطقة؛ يســـتخدم غالبية أصحاب الهواتف أجهزتهم لإرسال رسائل نصية والتقاط صور أو فيديو، ويستخدم حوالي أربعة من كلّ عشرة من مالكي الهواتف هواتفهم المحمولـــة للوصول إلى مواقع الشبكات الاجتماعية.

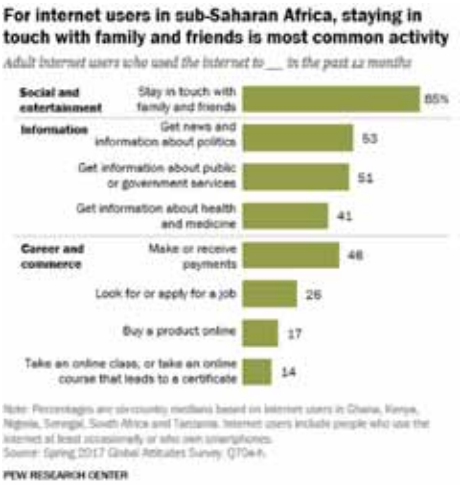

يميـــل مالكو الهواتف المحمولـــة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى الأنشطة الاجتماعية والخدمات المصرفية، ويوضح الرسم البياني التالي أن معظم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا جنوب الصحراء ينشرون عن الترفيه، وليس الدين أو السياسة.

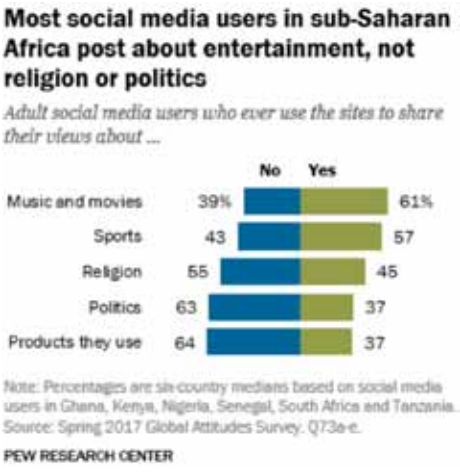

ج- علاقة قضايا الأمن والسياسة الإفريقية بوسائل التواصل الاجتماعي:

في دراســـة معمقة، قام بها فريق من الباحثين، قدّم ١٨ أكاديمياً تقريراً اســـتراتيجياً، مدعوماً بمشـــاهدات صحفيـــة موثقـــة، يعرض نظـــرة عميقة حـــول الطرق المختلفة التي تتشـــابك بها قضايا الأمن والسياســـة مع وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك تحت عنوان «الإعلام

(١) https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/africa

(٢) تقرير مركز بيو للأبحاث ٢٠١٨م (اتصال الإنترنت يُعتبر ذا تأثير إيجابي على الحياة في إفريقيا جنوب الصحراء لن الفجوات الرقمية لا تزال قائمة).
https://www.pewresearch.org/global/2018/09/10/internet-connectivity-seen-as-having-positive-impact-on-life-in-sub-saharan-africa/

الاجتماعي والسياسة في إفريقيا: الديمقراطية والرقابة والأمن»[1].

وقد كانت أهم العناوين الواردة فيه على النحو الآتي:

– شهدت إفريقيا في السنوات الأخيرة أعلى معدلات نمو للإنترنت في العالم، وهذا يعني أننا يجب أن نتوقع من وسائل الإعلام الاجتماعية أن تلعب دوراً بارزاً بشكلٍ متزايد في السياسة والأمن في القارة.

– تمّ تخصيص ثلاثة فصول في التقرير عن وسائل الإعلام الاجتماعية والانتخابات، أوضح فيها المؤلفون كيف ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير مساحات للمشاركة والنقاش.

– غالباً ما ينظر القادة السياسيون بالقارة إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها تهديد؛ لأنها يمكن أن توفر للجمهور وصولاً أكبر إلى المعلومات. كما أن لديها القدرة على تعبئة الناس، وتحدي القيادة، وفي ظلّ تطبيقات «جوجل» تتضاءل أهمية عبارة «ممنوع الاقتراب والتصوير» التي تحيط بأسوار المنشآت ذات الطابع العسكري؛ وهذا ما تقلق منه الحكومات العسكرية التي تحكم جلّ دول القارة.

وقال بعض الباحثين إنّ المنصات الرقمية أوجدت فرصةً لتوسيع المشاركة السياسية، ولكن العديد من المؤلفين وجدوا أنّ العكس هو الصحيح، ففي كينيا– على سبيل المثال– أوضحت الباحثتان ستيفاني ديبيفين وأليشا باتل كيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز هياكل السلطة القائمة والروايات السائدة.

– وذكر الباحثان جان بينوا فاليسي، وهوجز نكينجوروتسي: أنّ المناقشات السياسية العامة على Facebook و Twitter في بوروندي– بشكلٍ عام– لا تشمل المواطنين العاديين، وإنما يسيطر عليها عددٌ قليل من النخب، ووجدوا أيضاً أنّ WhatsApp كان وسيلةً مهمة بشكلٍ خاص للأحزاب السياسية الصغيرة والناخبين الجدد في سيراليون، وفي نيجيريا والسنغال استخدمت منظمات المجتمع المدني وسائل التواصل الاجتماعي لمحاولة إضافة الشفافية على العملية الانتخابية.

– حذّر الباحثون من مشكلة «الأخبار المزيفة» على وسائل التواصل الاجتماعي، ففي دراسته النيجيرية حذر نكواتشوكو أورجي من أنّ غياب وجود استراتيجية لمعالجة المعلومات الخاطئة يمكن أن يحرّض على العنف المرتبط بالانتخابات.

د- نماذج من تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على السياسات الحكومية:

- تأثير الإنترنت على السياسة في دولة جنوب إفريقيا:

تتأثر السياسة في جنوب إفريقيا بشكلٍ متزايد بوسائل التواصل الاجتماعي، الاتهامات الأولى للفساد، وسيطرة عائلة غوبتا على الرئيس السابق جاكوب زوما، قدّمها عضو سابق في البرلمان على فيسبوك، بدلاً من أن يرسلها إلى صحيفة رسمية، وأدت هذه الاتهامات وما تبعها من آخرين في النهاية إلى سقوط زوما في فبراير ٢٠١٨م.

أدت المشاركات على Facebook و Twitter أيضاً إلى خلافات كبيرة حول العنصرية وسياسة الهوية، بعد المشاركات العنصرية التي أدلى بها أشخاص بارزون، وأثارت الزعيمة السابقة لحزب التحالف الديمقراطي المعارض «هيلين زيل» الجدل كثيراً نتيجةً لتغريداتها على تويتر، حيث غردت السيدة البيضاء عمّا أسمته بـ«الامتياز الأسود»، ووصم جنوب إفريقيا للبِيض، مما أثار غضباً عارماً على شبكات التواصل.

العديد من أعضاء الأحزاب المعارضة الآخرون سعوا لبناء قاعدة شعبية على منصات التواصل، مثل المتحدث باسم حزب الحرية الاقتصادية «مبويسيني ندلوزي»، ولديه أكثر من ٨٠٠ ألف متابع على تويتر.

وينشط الرئيس الجديد «سيريل رامافوسا» على تويتر، وقد أدت فترة سلفه (جاكوب زوما) المثيرة للجدل إلى إنشاء العديد من حسابات المحاكاة الساخرة، تبرز

(١) Social Media and Politics in Africa: Democracy, Censorship and Security
https://www.amazon.com/Social-Media-Politics-Africa-Censorship/dp/1786994984

الدور السياسي للفكاهة على وسائل التواصل الاجتماعي. جاكوب زوما، مثل نظيره روبرت موغابي في زيمبابوي، كان موضوعاً لسيلٍ من الميمات الساخرة، والصور المتحركة، والصور، ومقطاع الفيديو على يوتيوب.

- الديمقراطية الرقمية وتحويل السياسة في كينيا:

فضحت الكاتبة الكينية نانجالا نيابولا[1] الممارسات الحكومية ولخصت في كتابها (الديمقراطية الرقمية، السياسة التناظرية) مزايا ومخاطر الثورة الرقمية، وقُدرتها على كشف التلاعب بأصوات المواطنين، حيث نشر المواطنون صور بطاقات الاقتراع الورقية عبر الإنترنت لكشف عمليات التزوير، حتى اضطرت المحكمة العليا إلى إصدار أمر بإعادة الانتخابات بأكملها- على الرغم من عدم حدوث تغيير يُذكر-.[2]

وأبرز المعلومات والتوصيات التي وردت بالكتاب هي ما يأتي:

وسائل الإعلام الاجتماعية بالنسبة للكينيين ليست مجرد مساحة لنشر صور الملابس جديدة أو الطعام اللذيذ، أو إجراء محادثات حول الرياضة، بل إنها مساحة تجري فيها بعض المحادثات السياسية الأكثر غزارةً وبصيرة.

توفر وسائل التواصل الاجتماعي للمواطنين وسيلة جديدة وفعالة للاطلاع والمشاركة في المجريات السياسية، خاصةً في ظل تقديم وسائل الإعلام التقليدية أخباراً مصنوعة من الحكومة، وهنا تتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى تحدٍّ للرواية الرسمية حول الأحداث الجارية.

توضح نيابولا في كتابها أنّ استخدام الإنترنت في كينيا لا يزال مقتصراً إلى حدٍّ كبير على فئة خاصة، وأنّ غالبية الكينيين على الإنترنت هم من العاصمة نيروبي، وأنّ مجتمع تويتر في كينيا حضري بشكل كبير، ومتعلم ويعرف الإنجليزية.

«العاصمة تهيمن على وجود كينيا على تويتر»، وبالرغم من ذلك؛ فقد وفرت وسائل التواصل الاجتماعي مساحة لنشر حوادث وقضايا خارج العاصمة، وعن أشخاص ليسوا من الطبقة الوسطى.

وتسلط الضوء في (الفصل السادس) من كتابها على ثلاث حالات بارزة للعنف حدثت في المناطق النائية بعيداً عن العاصمة، وكان يُمكن أن تختفي في هاوية النظام القضائي لولا وسائل التواصل الاجتماعي التي كافحت لتحقيق العدالة للضحايا.

- احتجاجات زيمبابوي:

انطلقت شرارة الاحتجاجات في العديد من البلدان الإفريقية من وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ذلك احتجاج القس الزيمبابوي «إيفان ماوريري» على تويتر وفيسبوك، وغالباً ما تستجيب الحكومات باعتقال الأفراد، والتضييق على الإنترنت، أو قطعه بالكلية.

رابعاً: تعامل الحكومات مع تأثير الإنترنت:

ينعقد منتدى (حرية الإنترنت في إفريقيا) The Forum on Internet Freedom in Africa: #FIFAFRICA لبحث ما تقوم به العديد من دول القارة من توسيع نطاق التدابير التي تحكم استخدام الاتصالات الرقمية؛ مستخدمةً التشريعات لإضفاء الشرعية على الممارسات غير القانونية لفرض القيود على الإنترنت. في حين يتمّ الترويج للقوانين المعمول بها حسب الضرورة، نحو مكافحة الجرائم الإلكترونية لإعاقة المعارضين السياسيين، والتضييق على منابرهم.

واستنبط الباحثون أنّ الدول الإفريقية اتبعت نمطاً متشابهاً وتدريجياً من التضييق على استخدام الإنترنت بدوافع سياسية منذ عام ١٩٩٩م، ومع التوسع الشعبي في استخدام الإنترنت استمرت الحكومات في تقويض الديمقراطية متذرعةً بـ(حماية الأمن القومي والحفاظ

(١) كاتبة صحفية كينية، ومحامية ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وتكتب في عدد من الصحف والدوريات العالمية المرموقة. https://bit.ly/3cdfWZs

(٢) في سابقة هي الأولى من نوعها ألغت المحكمة العليا في كينيا نتائج انتخابات الرئاسة التي أجريت في أغسطس ٢٠١٧م، وأمرت بإعادة الانتخابات خلال شهرين، ولكن الفوز كان من نصيب أوهور كينياتا مجدداً بفترة رئاسة ثانية في نوفمبر ٢٠١٧م.

على النظام العام).

يأخذ القمع الحكومي لحرية الإنترنت في إفريقيا أشكالاً مختلفة، بعضها مؤقت، والآخر أكثر استدامة، وبعضها تحت غطاء قانوني، والآخر يحدث بصورة مستترة، كما تُعدّ اعتقالات المدونين والنشطاء على الإنترنت من الممارسات المتكررة واسعة النطاق.

هناك العديد من المحاولات الحكومية للحدّ من وسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترات الانتخابية أو في لحظات غير متوقعة من عدم الاستقرار، وقد حدث مثل هذا في إثيوبيا أثناء قطع الإنترنت بعد «محاولة الانقلاب» في يونيو ٢٠١٩م[١].

واتخذت دولٌ أخرى تدابير أكثر استدامة للحدّ من استخدام المنصات الرقمية، في تنزانيا على سبيل المثال: يُحظر نشر المعلومات «الكاذبة» بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، ولكن تطبيق هذا القانون أدى إلى كلفة باهظة دفعها الأفراد لانتقادهم الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضحت الدراسة أنّ بعض الحكومات سعت إلى الحدّ من حرية المواطنين الرقمية بشكل قانوني، على سبيل المثال: قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٨م في كينيا تمّ استخدامه إلى حدٍّ كبير «لتهديد المدونين».

وأشار بعض الباحثين إلى أنّ زيادة التشريعات المُقيِّدة لوسائل التواصل الاجتماعي في شرق إفريقيا تُعدّ جزءاً من نمط تاريخي أوسع للمراقبة النظامية لمواطني المنطقة[٢].

أما تشاد؛ فقد فرضت أطول حظرٍ على وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا كلها، والذي استمر لمدة ١٦ شهراً، قبل أن ترفعه في يوليو ٢٠١٩م، ومنذ بداية العام الماضي، شهدت تسع دول إفريقية أخرى على الأقل قطعاً للإنترنت بأوامر حكومية[٣].

أ- نماذج من سيطرة السلطة السياسية على الفضاء الإلكتروني:

يُعدّ استخدام الرقابة السياسية لحجب المحتوى من أكثر الإجراءات انتشاراً خلال فترات الانتخابات (نيابيةً كانت أو رئاسيةً)، وتهدف إلى حجب المعلومات التي تُضعف موقف الحكومة، والحدّ من الانتشار الشعبي للمعارضين ووصولهم للجماهير.

استُخدم الغطاء القانوني بكثرةٍ لإضفاء الشرعية على المراقبة واعتراض الاتصالات، بل وسنّ التشريعات المؤيدة لقمع الأصوات والتجاهل الصارخ للمعايير الدستورية ومعايير حقوق الإنسان.

وكانت إثيوبيا الدولة الإفريقية الأولى جنوب الصحراء التي بدأت في حظر مواقع الإنترنت، حيث ظهرت التقارير الأولى عن المواقع المحجوبة في مايو ٢٠٠٦م؛ عندما لم تكن مدونات المعارضة متاحة.

بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٠م؛ بدأ عدد من الحكومات الإفريقية في اتخاذ خطوات مخصصة لتنظيم المجال الرقمي، بما في ذلك حظر مختلف الإجراءات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسادت تشريعات تسمح بتمكين اعتراض الاتصالات، أو تجريم استخدام خدمات معيّنة، كما حدث عندما سنّت أديس أبابا قانوناً لمكافحة الإرهاب رقم ٢٠٠٩/٦٥٢، والذي بموجبه وجهت اتهامات لأكثر من ٩٠٠ شخص، وعلى خطاها قامت كينيا بتوجيه اتهامات لمواطنين بـ«بث خطاب الكراهية عبر الإنترنت» بعد تعقب إرسال رسائل جماعية ضدّ النظام تزامنت مع وقت الانتخابات.

وشهدت تلك الفترة حالات عديدة لحجب مواقع إنترنت نشطة في دولٍ مثل بوروندي وأوغندا.

كما شهدت الفترة ٢٠١١-٢٠١٥م زيادة في التدابير التي استخدمتها الحكومات للسيطرة على نشاط

(١) Social Media and Politics in Africa: Democracy, Censorship and Security
https://www.amazon.com/Social-Media-Politics-Africa-Censorship/dp/1786994984

(٢) https://bit.ly/39X3llh

(٣) عرض الكتاب على موقع صحيفة واشنطن بوست https://wapo.st/2VkFm0f

الإنترنت، تلك الفترة التي تمّ القبض فيها على عددٍ أكبر من المواطنين ومحاكمتهم بسبب مزاعم ارتكاب جرائم عبر الإنترنت، وتمّ سنّ المزيد من القوانين لتنظيم الاتصالات الرقمية ودعم قدرة الدولة على المراقبة.

أصبحت قوانين الجرائم الإلكترونية التي تمّ سنّها في هذه الفترة (في نيجيريا وتنزانيا وأوغندا) هي التشريعات الرئيسية المستخدمة لتقويض حرية الإنترنت من خلال الاعتقالات وملاحقة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في نيجيريا؛ يعاقب قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٥م «المطاردة الإلكترونية» وإرسال رسائل «خاطئة» تهدف إلى التسبب في إزعاج أو إعاقة أو إهانة أو إصابة أو تخويف إجرامي أو كراهية أو سوء نية. وتمّ استخدام هذا الحكم للقبض على العديد من المدونين والصحفيين على الإنترنت. في الفترة نفسها، على وجه التحديد في عام ٢٠١٢م، سنّت إثيوبيا قانون الاتصالات ضدّ الاحتيال، الذي أصبح أحد التشريعات التي استُخدمت لقمع حرية الإنترنت.

أما الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٩م؛ فكانت- بحسب الدراسة- «العصر الذهبي» لانقطاع الشبكة (المعروف عموماً بإغلاق الإنترنت)، فخلال هذه الفترة عانى ما يقرب من نصف البلدان في إفريقيا (٢٢ منها على الأقل) من تعطل الشبكة بإيعاز من الحكومات، حيث كانت مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة، مثل Facebook وTwitter ، الهدف الرئيسي للتعطيل. وفي الأسابيع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩م؛ تمّ تسجيل تعطل الشبكة في بلدان مختلفة (تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجابون، والسودان، وزيمبابوي).

ب- الدولة وإغلاق الإنترنت:

مع بداية عام ٢٠١٩م؛ شهدت السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجابون، وزيمبابوي، حملات قمع حكومية على اتصالات الإنترنت.

ولجأت عدة حكومات إفريقية إلى إغلاق جزئي أو كامل للإنترنت في محاولةٍ للسيطرة على الرأي العام والمناقشات العامة، فعلى سبيل المثال: سارعت سلطات زيمبابوي إلى إسكات وسائل التواصل الاجتماعي، وأهمها فيسبوك وواتساب، بمجرد انتشار الاضطرابات المدنية بسبب ارتفاع أسعار الوقود في هراري والمدن الرئيسية الأخرى، وأمرت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً بالتعتيم الكامل بعد الانتخابات الأخيرة.

حدث أول إغلاق رسمي للإنترنت في إفريقيا في فبراير ٢٠٠٧م في غينيا، عندما منع الرئيس السابق «لانسانا كونتي» الوصول إلى مزودي خدمة الإنترنت الأربعة الرئيسيين في البلاد.

من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠١٨م؛ شهدت إفريقيا ٤٦ إغلاقاً للإنترنت، مما أثر على حرية التعبير للمواطنين، وكذلك على اقتصاد الدول، بعض هذه الإغلاقات استمر لبضع ساعات فقط، والبعض الآخر استمر لعدة أيام، وفي المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية في الكاميرون أُغلق الإنترنت لمدة ٢٣٠ يوماً بين يناير ٢٠١٧ ومارس ٢٠١٨م.

عند إغلاق الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي؛ يلجأ بعض المواطنين إلى الشبكات الافتراضية الخاصة، ولكن هذا لا يُتاح للجميع، ويمكن للحكومات أيضاً حظر الشبكات الافتراضية الخاصة، ولكنها أقل ميلاً للقيام بذلك لأنّ ذلك يزعج بشدة الدبلوماسيين الأجانب والشركات الكبيرة التي تستخدمها.

كما تتقدم العديد من منظمات المجتمع المدني بشكاوى ضدّ شركات الاتصالات الرئيسية.[1]

ج- طرق إغلاق الإنترنت:

يُمكن للحكومات أن تحدّ من الوصول إلى الإنترنت عن طريق الطلب من مزودي خدمة الإنترنت ISPs تقييد

(١) مقال Anne Fleischmann & Viola Stefanello "تستخدم الحكومات الإفريقية إغلاق الإنترنت لإسكات المعارضة أكثر فأكثر- ما الذي يمكن أن يفعله الناس؟"
https://www.euronews.com/2019/26/01/african-governments-use-internetshutdowns-to-silence-opposition-more-and-more-what-can-pe

الوصول إلى المشتركين فيها، ويُمكن أن تضع حظراً جزئياً على مواقع التواصل الاجتماعي الشائعة الاستخدام، أو تغلق الإنترنت بشكلٍ كامل بأن تأمر مقدمي الخدمات بحظر الوصول إلى الإنترنت كلياً.

وفقاً لمجموعة المراقبة المستقلة Access Now؛ ففي عام ٢٠١٨م كان هناك ٢١ حالةً من حالات إغلاق الإنترنت الجزئي أو الكلي؛ مقارنةً بـ ١٣ في عام ٢٠١٧م، و ٤ في عام ٢٠١٦م.

وفرضت ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون والسودان وإثيوبيا ومالي ونيجيريا وسيراليون قيوداً على الوصول إلى الإنترنت عام ٢٠١٨م.

تُعرف إحدى الطرق المستخدمة بالحظر القائم على عنوان URL، مما يمنع الوصول إلى قائمة المواقع المحظورة، قد يرى المستخدم الذي يحاول الوصول إلى هذه المواقع رسائل مختلفة مثل: «لم يتم العثور على الخادم» أو «قام مسؤول الشبكة بحظر هذا الموقع».

هناك طريقةٌ أخرى تُسمّى «الاختناق»، أو «خنق السعة» throttling، والتي تحدّ بشدة من حركة المرور إلى مواقع محددة، مما يعطي الانطباع بأنّ الخدمة بطيئة، ويثبط الوصول، وهذه الطريقة أكثر تلاعباً لأنه من الصعب معرفة ما إذا كانت المواقع مقيدة أم أنّ البنية التحتية الضعيفة هي المسؤولة عن عدم الوصول.

يتمّ ترخيص مزودي خدمة الإنترنت من قبل الحكومات، مما يعني أنهم يخاطرون بفرض غرامات أو فقدان عقودهم إذا لم يلتزموا بقرارات الحظر، قد يكون للمشغلين الحق في رفع دعوى قضائية، ولكن في الواقع نادراً ما يفعلون ذلك، ومن الاستثناءات ما حكمت به المحاكم في زيمبابوي عام ٢٠١٨م لصالح إعادة الوصول إلى الإنترنت بعد أن أمرت الحكومة بفرض قيود، وردّاً على ذلك أصدرت حكومة زيمبابوي لوائح جديدة تتيح لها سيطرة أكبر على الإنترنت.

بعض الحكومات الإفريقية بررت إغلاق الإنترنت بمنع «الأخبار الزائفة»، ومنع انتهاك الأمن القومي، ولكن مدير المكتب الإقليمي في إفريقيا لجمعية الإنترنت داويت بيكيلي قال: «إنّ الحكومات تحجب الإنترنت لإسكات المعارضة»[١].

وفقاً لتقرير Freedom on the Net لعام ٢٠١٩م، الذي نشرته فريدوم هاوس، فإنّ الحكومات تتجه بشكلٍ متزايد إلى وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على كمياتٍ هائلة من البيانات عن المواطنين لتحديد التهديدات المتصورة وإسكات المعارضة في كثيرٍ من الأحيان. وحذّر التقرير من أنّ مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي تهدد نشاط الحقوق المدنية على المنصات الرقمية.

العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مثل كينيا وجنوب إفريقيا وأنغولا ونيجيريا وأوغندا، تستخدم الذكاء الاصطناعي لمراقبة المواطنين، وتقوم الأجهزة الأمنية بأتمتة[٢] المراقبة الجماعية لوسائل التواصل الاجتماعي.

أصدرت العديد من الحكومات الإفريقية، مثل زيمبابوي، قوانين تمكّنها من مراقبة مواطنيها واتباع سلوكهم عبر الإنترنت.

وبالإضافة إلى القوانين؛ فإنّ حكومة زيمبابوي تقوم بتسخير وسائل الإعلام الاجتماعية على الإنترنت لتعزيز أجندتها الخاصة، والهجوم على المخالفين والمعارضين على الإنترنت، وبناءً على طلب من الرئيس تمّ إنشاء العديد من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة المزيفة قبل انتخابات ٢٠١٨م، بهدف «حجب الاحتجاجات على الإنترنت، وتعطيل المحادثات، وملاحقة ومضايقة

---

(١) مقال Christopher Giles "إنترنت إفريقيا: كيف تغلقه الحكومات؟"
https://www.bbc.com/news/world-africa-47734843
فريدوم هاوس https://freedomhouse.org/programs/sub-saharan-africa

(٢) معجم المعاني: أتمَتَ الماكينةَ جعلها أوتوماتيكيّة، تعمل بالتشغيل الذاتيّ أو الآليّ تعمل مصلحة الجمارك بنظام جمركيّ مؤتمَت، استخدام الكمبيوتر والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من أجل تأمين سير الإجراءات وبأقل خطأ ممكن.

المؤثرين على الإنترنت وقادة الرأي[١]

عرّف مجموعة من الأشـخاص على تويتر أنفسهم بأنهم Varakashi ، والتي تعني في لغة الشونا «التدمير»، دعَا الرئيس الجديد «إيمرسون منجوا» أنصاره بالاتصال بالإنترنت والقيام بـ varakashi، وبعدها ظهرت فجأةً حسـابات كثيرة جديدة بلا صور وبأسماء غير حقيقية، وبدأت في استهداف الناس على وسائل التواصل.

لدى زيمبابـوي أيضاً ما يُعرف بقانـون «اعتراض الاتصالات»، والذي يمنح الحكومة سلطة اعتراض أجهزة أشخاص مختلفين من المؤثرين أو النشطاء بتهمة «إثارة الشـغب»، ويقول المدونون إنّ أي شيء يقوله الناس على الإنترنـت أو يغردونه على تويتـر يُمكن أن يُعتبر محاولة للإطاحة بنظام الحكم.

د- تسليح المعلومات أثناء الانتخابات:

في الانتخابات النيجيرية؛ كانت الدعاية والمعلومات الكاذبة أكثر فعاليةً من الوسائل الأخرى لمحاولة التحكم في كيفية تصويت السكان.

وقالت إيزابيل لينزر من مؤسسة فريدوم هاوس: إنه علـى الجميع القيام بدوره فـي تنفيذ قواعد الانتخابات لحمايـة حرية التعبيـر، يمكن للحكومـة أن تلعب دوراً رئيسـياً فـي تنفيذ قواعـد الانتخابـات لحماية حرية التعبيـر، ويمكـن للمجتمع المدني أن يسـاعد في دفع الحكومـة إلى وضع تلك القواعد ورفع مسـتوى الوعي، كما تتحمل شركات التكنولوجيا مسؤولية العمل عن كثب مع الشـركاء على أرض الواقع لفهم القضايا الرئيسـية والسياق في تلك البلدان وكيفية استخدام منصاتهم، ولكن الواقع أنّ الحكومات الإفريقية تتجه بشـكلٍ متزايد نحو وسائل التواصل الاجتماعي كوسـيلة للسيطرة وإخراس المعارضة[٢].

خامساً: توصيات للحكومات الإفريقية:

يُعـدّ «الإعـلان الإفريقي» حول حقـوق وحريات الإنترنـت، والذي يُطلق عليه عـادةً «الإعلان الإفريقي AD »، مبـادرةً إفريقيةً لتعزيز معايير حقوق الإنسـان ومبادئ الانفتاح في صياغة وتنفيذ سياسة الإنترنت في القارة.

ويهدف الإعلان إلـى توضيح المبـادئ الضرورية لدعم حقوق الإنسان والشعوب، وتنمية بيئة الإنترنت التي يمكـن أن تلبي احتياجات وأهـداف التنمية الاجتماعية والاقتصاديـة لإفريقيا على أفضل وجـه، وتُعدّ المنصة التفاعلية للإعـلان الإفريقي لحقوق الإنترنت والحريات أداةً رئيسية لتعزيز حقوق الإنترنت في المنطقة الإفريقية، تمّ إنشـاؤها للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وصانعي السياسـات، وأي شخص مهتم بحقوق الإنترنت في القارة الإفريقية.

أ- توصيات الإعلان الإفريقي لحقوق وحريات الإنترنت:

ويتضمن «الإعلان الإفريقي لحقوق وحريات الإنترنت» ثلاثة عشر مبدءاً رئيسياً، يُمكن إيجازها كالآتي:

١- الانفتاح: بـأن تكون شـبكة الإنترنـت مفتوحة وموزعة، وضمـان قابلية التبادل المشـترك للمعلومات والمعرفـة، كجـزء لا يتجزأ مـن تعزيز حريـة التعبير والتعددية الإعلامية والتنوع الثقافي.

وأكد هذا المبدأ علـى أنّ المعايير المفتوحة تدعم الابتكار والمنافسـة، وأنّ الالتزام بحيادية الشـبكة يعزز الوصول المتسـاوي وغيـر التمييزي إلـى المعلومات وتبادلها على الإنترنت.

٢- الوصول إلى الإنترنت والقدرة على تحمّل التكاليف: بأن يكون الوصول إلى الإنترنت متاحاً، وبأسـعار معقولة لجميع الأشخاص في إفريقيا دون تمييز على أي أساس، مثـل العِرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسـي أو غيره أو الأصل القومـي أو الاجتماعي أو الملكية أو مكان الميلاد أو أي وضع آخر.

٣- حرية التعبير: بأن يكون لكلّ شخص الحق

---

(١) Natasha Musonza حقوقية فريدوم هاوس .shorturl at/qv037

(٢) https://www.dw.com/en/some-african-governments-using-social-media-to-monitor-citizens-freedom-house-report/a-51096624

في اعتناق الآراء دون تدخل، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها، بجميع أنواعها، عبر الإنترنت والتقنيات الرقمية، وبغضّ النظر عن الحدود، وألا تخضع ممارسة هذا الحق لأية قيود، باستثناء تلك التي ينصّ عليها القانون.

٤- **الحق في المعلومات:** لكلّ شخص الحق في الوصول إلى المعلومات على الإنترنت، ويجب أن تكون جميع المعلومات، بما في ذلك البحث العلمي والاجتماعي، التي يتمّ إنتاجها بدعم من الأموال العامة، متاحة للجميع مجاناً، بما في ذلك على الإنترنت

٥- **حرية التجمع وتكوين الجمعيات الرقمية:** لكلّ شخص الحق في استخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية فيما يتعلق بحرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك من خلال الشبكات الاجتماعية والمنصات. ولا يجوز فرض قيود على استخدام الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية والوصول إليها فيما يتعلق بالحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات ما لم ينصّ القانون على القيد.

٦- **التنوع الثقافي واللغوي:** يحق للأفراد والمجتمعات استخدام لغتهم الخاصة، أو أي لغة يختارونها، لإنشاء المعلومات والمعارف ومشاركتها ونشرها عبر الإنترنت.

٧- **الحق في التنمية والوصول إلى المعرفة:** للأفراد والمجتمعات الحق في التنمية، وللإنترنت دورٌ حيوي في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها وطنياً ودولياً.

٨- **الخصوصية وحماية البيانات الشخصية:** لكلّ شخص الحق في الخصوصية عبر الإنترنت، بما في ذلك الحق في حماية البيانات الشخصية المتعلقة به. لكلّ شخص الحق في التواصل بشكلٍ مجهول على الإنترنت، واستخدام التكنولوجيا المناسبة لضمان الاتصال الآمن والخاص والمجهول.

٩- **أمن واستقرار ومرونة الإنترنت:** لكلّ شخص الحق في الاستفادة من أمن واستقرار ومرونة الإنترنت. كمَصدر عام عالمي يجب أن تكون الإنترنت شبكة آمنة ومستقرة ومرنة وموثوقة وجديرة بالثقة. وأنّ المراقبة غير القانونية والرصد والاعتراض لاتصالات المستخدمين عبر الإنترنت من قبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية تقوّض بشكلٍ أساسي أمن شبكة الإنترنت وموثوقيتها.

١٠- **المجموعات المهمشة والمجموعات المعرضة للخطر:** ينبغي احترام وحماية حقوق جميع الأشخاص، دون تمييز من أي نوع، في استخدام الإنترنت كوسيلة لممارسة حقوقهم والتمتع بها، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية.

١١- **الحق في محاكمة عادلة:** لكلّ شخص الحق في الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بأي مطالبات قانونية أو انتهاكات للقانون فيما يتعلق بالإنترنت.

١٢- **الإدارة الديمقراطية للإنترنت لأصحاب المصلحة المتعددين:** لكلّ فرد الحق في المشاركة في إدارة الإنترنت، ويجب أن يحكم الإنترنت بطريقة تدعم حقوق الإنسان وتوسعها إلى أقصى حدّ ممكن. يجب أن يكون إطار إدارة الإنترنت مفتوحاً وشاملاً وخاضعاً للمساءلة وشفافاً وتعاونياً.

١٣- **المساواة بين الجنسين:** للمساعدة في ضمان القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس؛ يجب أن يتاح للنساء والرجال الوصول المتساوي للإنترنت، لذلك ينبغي أن تتعرف الجهود المبذولة لزيادة الوصول على أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وتعالجها، بما في ذلك نقص تمثيل المرأة في أدوار صنع القرار، وخاصةً في إدارة الإنترنت.

ب- توصيات أعضاء الاتحاد الإفريقي:

وفي عام ٢٠١٤م؛ اعتمد أعضاء الاتحاد الإفريقي AU اتفاقية بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، **وهذه بعض أهم التوصيات للحكومات الإفريقية**[١]:

- ينبغي أن تتخذ الحكومات الوطنية نهجاً قائماً على الخدمات لتحديد البنية التحتية الحيوية للإنترنت للحماية.
- تسهيل تبادل المعلومات من خلال هيكل وطني لأصحاب المصلحة المتعددين.
- يجب على الحكومات الوطنية تطوير هياكل أصحاب المصلحة المتعددين لتقديم المشورة بشأن استراتيجية وسياسة الأمن السيبراني، ولتيسير تبادل المعلومات.
- تعزيز مرونة البنية التحتية للإنترنت من خلال نقاط تبادل الإنترنت IXPs.
- ينبغي للحكومات الوطنية أن تعزز استخدام نقاط تبادل الإنترنت، وزيادة التعاون والاتصال بين الشبكات الإفريقية المختلفة لزيادة مرونة البنية التحتية للإنترنت.
- ينبغي أن تتبنى الحكومات وتتبع أفضل ممارسات الأمن السيبراني داخل بنيتها التحتية ومؤسساتها الخاصة، وتعزيز استخدامها لأصحاب المصلحة والقطاعات الأخرى.

ج- توصيات تقرير الكونجرس الأمريكي:

وأوصى تقرير الكونجرس الأمريكي لعام ٢٠١٩م بعدد من الأمور تتعلق بسياسة الإنترنت في إفريقيا، أهمها[٢]:

- تعزيز المشاركة الشاملة والهادفة من قبل جميع أصحاب المصلحة في وضع سياسات بشأن الاتصالات وإدارة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية.
- منع استخدام تقنيات المراقبة التي تنتهك الخصوصية وتثبط حرية التعبير لجميع المستخدمين، وخصوصاً الصحفيين والمدونين ومصادرهم، وضمان المساءلة عن الجرائم ضدهم.
- العمل بنشاط على تطبيق القوانين والسياسات التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها عبر الإنترنت، ومراجعة القوانين التي تجرم حرية التعبير.
- مقاومة العقود الجديدة مع الدول الاستبدادية، مثل الصين، وتجنّب نماذج الحوكمة الرقمية التي تتيح الاستبداد التكنولوجي، وتحدّ من الحريات الأساسية.
- العمل بشكل وثيق مع شركات التكنولوجيا وخدمات وسائل التواصل الاجتماعي لمنع أو إزالة المعلومات المضللة، بما في ذلك المعلومات المضللة التي تنشرها روسيا وغيرها من الجهات الفاعلة.

خاتمة:

يُهدد تخلف إفريقيا عن الثورة الرقمية في العالم بإعاقة نموها الاقتصادي وإعاقة التنمية، ولا تقتصر مُعيقات الصعود الرقمي على التحدي الاقتصادي، والقدرة على تحمل التكاليف، حيث تتضافر عوامل أخرى سياسية وثقافية في تعطيل الوصول وتهديد المستخدمين.

فهل سيرتقي الساسة فوق طموحاتهم الشخصية؛ لتتواصل أهدافهم مع أحلام الشعوب الحالمة بالحرية والعيش الرغيد؛ سؤال قد نرى إجابته في قادم الأيام ■

---

(١) وثيقة "المبادي التوجيهية لأمن البنية التحتية للإنترنت في إفريقيا" الصادرة عن الاتحاد الإفريقي:
https://www.internetsociety.org/resources/doc/2017/internet-infrastructure-security-guidelines-for-africa/

(٢) تقرير "دعوة الحكومات الإفريقية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال حرية الإنترنت والتكامل الرقمي لجميع المواطنين في جميع أنحاء القارة الإفريقية" الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٩م.
https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-resolution/768/text?r=2&s=4